القطاع غير المهيكل، النوع الاجتماعي والتحول الديموغرافي

ديناميات التفاوتات التراكمية والانتقال بين الأجيال

أبرز النتائج

تتشكّل بنية سوق الشغل المغربي وآليات تراكم الحقوق الاجتماعية عبر تفاعل ثلاث ديناميات هيكلية لا تنفصل إحداها عن الأخرى، إذ يُغذّي كل اختلال منها الاختلالين الآخرَين، ويُعمّق الفجوات بين النساء والرجال على امتداد دورة الحياة المهنية.

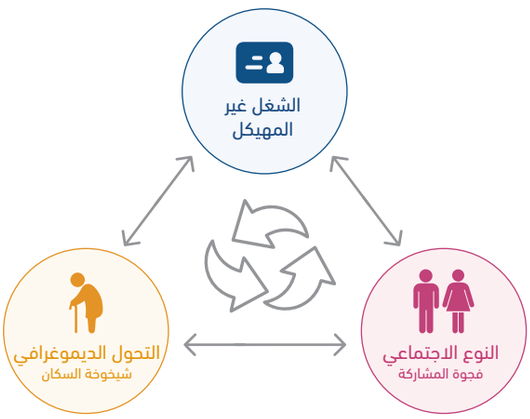

الشغل غير المهيكل

70 % لدى النساء

76,9 % لدى الرجال

حصّة الشغل غير المهيكل في مجموع التشغيل. تتمركز النساء في المساعدة العائلية غير المؤدى عنها، فيما يهيمن الرجال على العمل المستقل والشغل المأجور غير المهيكل.

النوع الاجتماعي

19,1 % لدى النساء

68,6 % لدى الرجال

معدل المشاركة الاقتصادية. فجوة بنحو 50 نقطة مئوية بين الجنسين، ونسبة تشغيل النساء إلى الرجال لا تتجاوز 28 %.

التحول الديموغرافي

2021 **18,7 %**

2050 **39,3 %**

نسبة إعالة المسنين. ليست سبباً مستقلاً، بل عامل تضخيم لاختلالات تراكمت في مراحل سابقة.

فجوة المعاشات التقاعدية: تجلٍّ مؤجَّل لتراكم الفوارق

لا تنشأ فجوة المعاشات التقاعدية من انقطاع في نهاية المسار المهني، بل تتراكم تدريجياً على امتداد دورة الحياة النشيطة بفعل أربعة محدِّدات مترابطة هي: احتمال الولوج إلى الشغل، واحتمال أن يكون مأجوراً، واحتمال أن يكون مهيكلاً ومُساهماً، ومستوى الأجر المُصرَّح به الذي تُحتسب على أساسه الحقوق.

نسبة تشغيل النساء إلى الرجال
28 %
أقل من ثلاث نساء مشتغلات مقابل كلّ عشرة رجال

فجوة البطالة بين الجنسين
5,9 pp
فارق في الولوج إلى الشغل على حساب النساء

نسبة الأجر في القطاع المهيكل ن/ر
85,7 %
فجوة الأجور داخل الشغل المهيكل

نسبة الهيكلة ن/ر
148 %
أفضلية ظاهرية ينبغي قراءتها بحذر
إذ يبقى عدد النساء في الشغل المهيكل أقلّ بكثير من عدد الرجال

11,1 %*
تتقاضى النساءُ في سنّ التقاعد معاشاتٍ تقلّ في المتوسط بنحو تسع مرات عمّا يتقاضاه الرجال.

تعكس هذه النسبة في المقام الأول ضِيقَ القاعدة المُساهِمة لدى النساء،

وتجمع بين بُعدين متلازمين: فجوة في التغطية بين فئتَي السكان في سنّ التقاعد، وفجوة في قيمة المعاش بين المستفيدين فعلياً.

* نسبة المعاشات مؤشّرٌ ماكرواقتصادي تركيبي، غير قابل للمقارنة المباشرة مع المعاشات المُصفّاة لدى كلّ صندوق على حدة. ويُمثّل التعادل التام قيمة ١٠٠ ٪.

فجوة المعاشات بين تقارب جزئي وسقفٍ هيكلي

تقيس النسبةُ الفعلية الحقوقَ المُصفّاة فعلاً لدى الأجيال الموجودة حالياً في سنّ التقاعد، فيما تقيس نسبةُ المعاشات المحتملة الحقوقَ التي لا تزال في طور التكوين لدى الأجيال النشيطة. وفي غياب أيّ تدخّل، يتوقّف هذا التقارب التلقائي عن التقدّم بعد عام 2040 ويستقرّ في حدود 41 %، فيما تظلّ النسبة الفعلية تقترب من هذا السقف دون أن تتجاوزه.

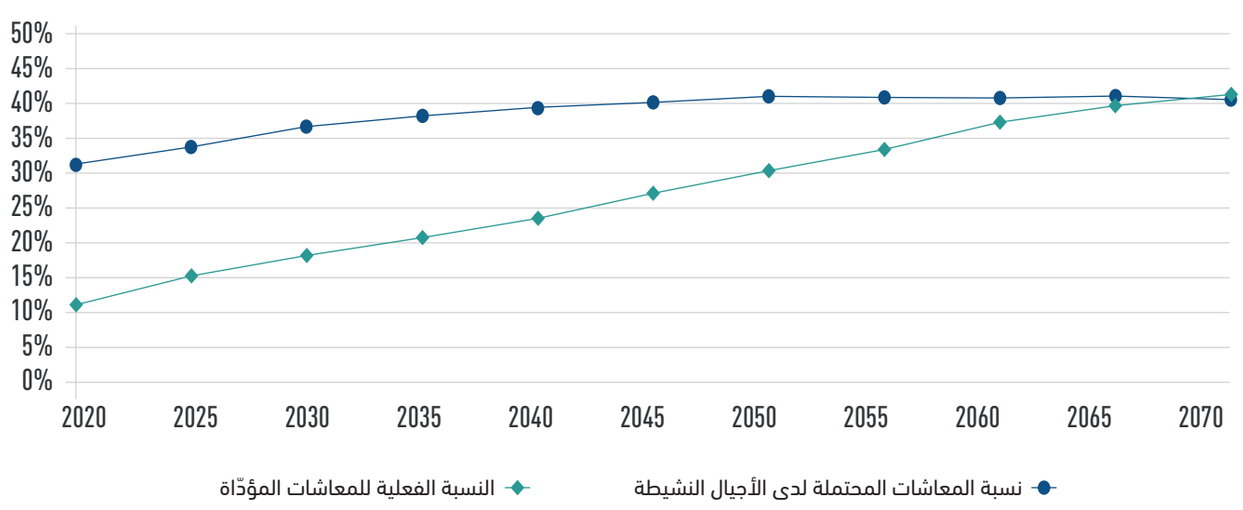

تقييم استشرافي · 2020–2070

ماذا تكشف المحاكاة الاستشرافية؟

لا تكفي أداةٌ منفردة لردم الفجوات؛
التنسيق وحده يُتيح تخفيف القيود الهيكلية.

المفاضلة الثلاثية: قراءة من خلال النسب الجنسانية في أفق 2070

حين تُفعَّل الأدوات بشكل منفرد، تُعيد توزيع الضغوط بين التشغيل والهيكلة والبطالة دون أن تُحسِّنها مجتمعةً. وكثيراً ما تُقرِّب السياسةُ الواحدة نسبةً من حدّ التعادل فيما تُبعد عنه نسبةً أخرى.

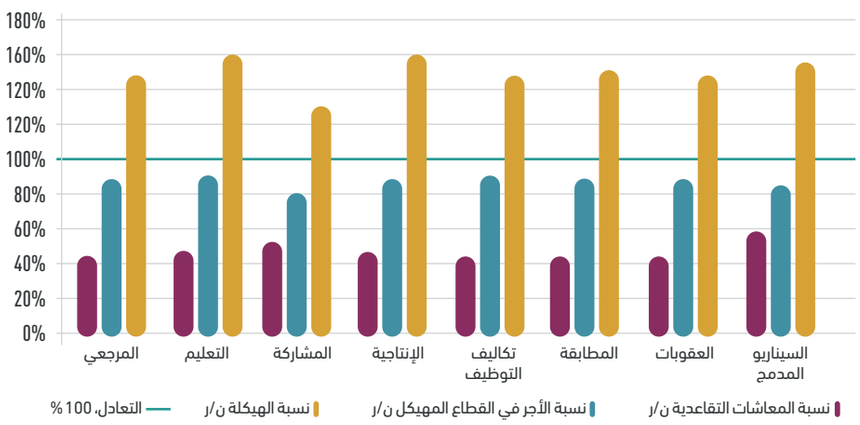

سياسات العرض: مكاسب جزئية ومتقطّعة

يُقلّص الرفعُ من المستوى التعليمي وتحسينُ الإنتاجية فجوةَ المعاشات بصورة معتدلة. ويُحقّق سيناريو المشاركة المكسبَ الأوسع (49,4 %)، غير أنّه يخفض نسبةَ الأجر داخل القطاع المهيكل إلى 79,6 %، إذ يفوق تدفّقُ عرض العمل قدرةَ القطاع المهيكل على الاستيعاب.

الطلب والعقوبات: تأثيرات متوازية لا تُقلّص الفجوة

يُبقي تقليصُ تكاليف التوظيف وتحسينُ كفاءة المطابقة نسبةَ المعاشات قريبةً من مستواها المرجعي. أمّا تشديد العقوبات فيُلحق ضرراً متماثلاً بحقوق الجنسين معاً، دون أن يُحدث تقليصاً يُعتدّ به في الفجوة.

طبيعة التقارب في إطار السياسة المُدمَجة

في غياب أيّ تدخّل، تستقرّ نسبةُ المعاشات قرب 41 % بعد 2040. ويرفعها الجمعُ بين سياسات العرض والطلب إلى 55,8 % في أفق 2070. والآثار هنا ليست تراكمية بمعناها الحسابي البسيط: ينتج التنسيقُ بين الأدوات مكسباً يفوق مجموعَ آثارها حين تُفعَّل منفصلةً.

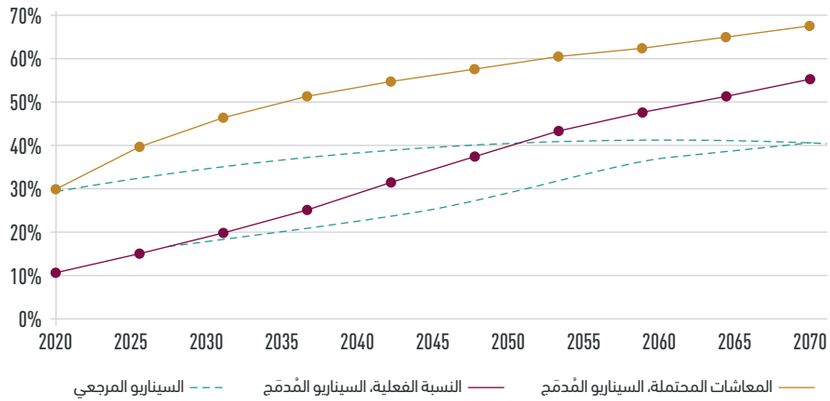

تقارب عبر تدارُك الفجوة

تتقلّص الفجوة عبر ارتفاع حقوق النساء، دون أيّ تراجع في حقوق الرجال داخل الشريحة نفسها. وهي حالة الحاصلات على التعليم العالي في إطار السيناريو المُدمَج: ترتفع معاشاتُ النساء بنسبة 36,4 % في أفق 2070، فيما تظلّ معاشات الرجال مستقرّة.

تقارب عبر انضغاط الحقوق

تتقلّص الفجوة هنا أيضاً، لكن من خلال تراجعٍ موازٍ في حقوق الرجال داخل الشريحة نفسها. وهي حالة النساء ضعيفات التأهيل: قد يُخفي تحسُّنُ المؤشّر الإجمالي تدهوراً فعلياً في مستوى الحماية الاجتماعية.

السقف الهيكلي في غياب الإصلاحات
~41 %
استقرارٌ مستدام بعد 2040–2045

النافذة الزمنية الحاسمة
2025–2035
الأجيال النشيطة التي ستُغذّي القاعدةُ المُساهِمة ابتداءً من 2045

النسبة الفعلية في أفق 2070 مع تحوّل السياسات
~55,8 %
+9, 14 ن.م. مقارنةً بالسيناريو المرجعي

أربعةُ دروس للسياسات العمومية

أوّلاً، لا تتحوّل سياسات العرض إلى تشغيل مهيكل إلّا إذا اتّسعت بالتوازي قدرةُ القطاع المهيكل على الاستيعاب. ثانياً، الآثار ليست تراكمية حسابياً: التنسيقُ بين الأدوات خلال 2025–2035 هو ما يرسم المسارَ الذي ستعرفه القاعدةُ المُساهِمة ابتداءً من 2040. ثالثاً، يبقى التشديدُ القسري على الاقتصاد غير المهيكل أداةَ تدعيمٍ، لا محرّكاً مستقلّاً للهيكلة، ما لم يقترن بتوسّع موازٍ في الطلب على العمل المهيكل. رابعاً، لا يعكس تقلُّصُ الفجوات في كلّ الحالات تقدُّماً مشتركاً: فقد ينجم عن تدارُكٍ فعلي لأوضاع الفئات الأكثر هشاشة، أو من تخفيض مستوى الحماية الذي كانت تتمتع به الفئات الأخرى.